البناء
السنة السابعة / الأربعاء / 21 تشرين الأول 2015 / العدد 1912
Seventh year / Wednesday / 21 October 2015 / Issue No. 1912

روسيا تتريّث ... (تتمة ص1)

مكالمة هاتفية مع نظيره الألماني فرانك فالتر شتاينماير مسألة تسوية الأزمة السورية... ولفت البيان إلى أنّ الوزيرين ركّزا على الوضع في الشرق الأوسط، حيث موجود حالياً الوزير الألماني، بما في ذلك جهود المساهمة في تسوية الوضع في سورية. وسارع ديميتري بيسكوف، السكرتير الصحافي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، إلى الإعلان أنّ الحديث لا يدور عن احتمال بحث المسألة السورية مع وزير الخارجية الأميركي جون كيري، في موسكو على أعلى المستويات، مضيفاً أنّ الخارجية الروسية هي التي تدرس الفكرة المطروحة من قبل جون كيري.

مصادر إعلامية روسية متابعة لملف المحادثات حول سورية، نقلت عن نائب وزير الخارجية الروسية ميخائيل بوغدانوف، أنّ موسكو تفضّل عدم إيجاد مسارات متضاربة في التحضير لجنيف الثالث، وقد تمّ الاتفاق على مجموعة تواصل تضمّ بالإضافة إلى روسيا وأميركا تركيا والسعودية ومصر وإيران، ولا مانع بانتظار تبلور فرص انعقاد المجموعة من عقد اجتماعات ثنائية وثلاثية تمهّد لها الطريق من دون الإيحاء بالحلول مكانها.

فكرة الاجتماع الثلاثي الأميركي الروسي السعودي، يضعها المتابعون للموقف السعودي، في خانة طلب المساعدة الأميركية من روسيا لمدّ اليد مرة أخرى ومحاولة تقديم السلم للسعودية لتسهيل نزولها عن شجرة التصعيد، بعدما بدا أنّ الخسائر التي يُمنى بها المسلحون الذين كانت تراهن عليهم في سورية، من الصعب تفاديها، والخوض بمناورات سياسية تحميهم في ظلّ قرار روسي حاسم في مسألة تصنيف الجماعات الإرهابية، وعدم الاستعداد لمناقشتها خارج معايير الأمم المتحدة، بينما في اليمن بدا أيضاً أنّ الوصول إلى طريق مسدود يستدعي المسارعة إلى دفع منصور هادي للدخول في المسار التفاوضي الذي لا تنفع معه عمليات التذاكي، فالواقع الميداني يقول إنّ حكومة تحكم اليمن بكامل جغرافيته، لا تقوم لها قائمة من دون أن يمتلك الحوثيون وحلفاؤهم نصف مقاعدها.

مؤشرات النزول السعودي عن الشجرة، أو الاستعداد له، برزت مع الكلام الذي قاله وزير الخارجية السعودي عادل الجبير في مؤتمر صحافي مشترك مع وزير خارجية ألمانيا فرانك شتاينماير، تراجع فيه عن الحديث عن الرحيل الفوري للرئيس السوري كشرط للحلّ السياسي، متحدثاً عن دور الرئيس بشار الأسد في التحضير للحلّ، ومن ثم الحديث المتلعثم عن رحيله بناء على إرادة السوريين، «الذين يبقى القرار لهم في النهاية»، ما بدا تمهيداً للقبول بحلّ سياسي تقرّر فيه صناديق الاقتراع التي يقول عبرها السوريون ماذا يريدون، مستقبل المؤسسات الدستورية في سورية وليس الاشتراطات الخارجية، وهو ما تدعو إليه روسيا وسورية وإيران.

لبنانياً، بدت ملامح الخروج من عاصفة ربط النزاع التي أطلقها وزير الداخلية نهاد المشنوق واستدعت رداً رادعاً من الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله وفقاً لمعادلة «اللي بدّو يفِل يفِل»، فأعاد المجلس النيابي التجديد للّجانه عضوية ورئاسات، من دون تعديلات تُذكر بهدوء لافت، وكشفت مصادر نيابية عن نجاح رئيس المجلس النيابي نبيه بري بالحصول على موافقة شبه إجماعية على دعوته لعقد جلسة تشريعية يُدرج على جدولٍ أعمالها إضافة للبنود الملحّة مالياً، مشاريع قوانين الانتخابات النيابية واستعادة الجنسية، بينما بقي الغموض يلفّ موعد جلسة الحكومة المخصّصة للبتّ بشأن النفايات، مثل الغموض المتصل باستئناف الحكومة جلساتها المنتظمة، بعدما كسر تيار المستقبل جرّة التعاون مع التيار الوطني الحر حكومياً، مع إفشال التسوية الخاصة بتأجيل تسريح العميد شامل روكز.

الرئيس القويّ مقابل رئيس الحكومة القويّ

خرق توسّل رئيس المجلس النيابي نبيه بري الكتل السياسية الحضور إلى المجلس النيابي للمشاركة في الجلسة العامة مع بدء العقد العادي الروتين السياسي الذي يُحيط بعمل الحكومة العالقة، بسبب تعنت تيار المستقبل وسياسته الاستئثارية المتهورة الرافضة منطق الشراكة الحقيقية، بإيعاز من السعودية المتشنجة التي بحسب مصادر من تيار المستقبل لـ«البناء» تبدي قلقاً من النفوذ الإيراني والتخلي الغربي عنها بعد الاتفاق النووي والحرب الإعلامية الغربية التي تشنّ ضدها، وهذا يجعلها تتخذ مواقف حادة؛ فهي تخوض عبر تيار المستقبل معركة وجودية لها في لبنان كما تخوض حرب الضرورة في اليمن. هذا ما يجعل المصادر لا تستغرب أن تطير الحكومة ويطير الحوار في لحظة ما، ولا نعلم إلى متى «بدّو حزب الله يطوّل باله ويتحمّل»!

وإذا كان التوجه السياسي العام سيدفع إلى عقد جلسة تشريعية قريباً، فإن المشهد اليوم في الجلسة الثلاثين لانتخاب رئيس الجمهورية لن يشبه مشهد جلسة التمديد اللجان النيابية أمس، فمشهد الأمس ينتظر التسويات الإقليمية الكبرى لا سيما مع التدخل الروسي الذي لن يقلب المعادلات، فحسب بل سيخلق جواً لحل سياسي في سورية سينعكس إيجاباً على لبنان بالاتفاق على تسوية الرئيس القوي مقابل رئيس الحكومة القوي.

وجدّد مجلس النواب أمس، انتخاب هيئته العامة ولجانه النيابية من رؤساء ومقررين وأعضاء. وعقد اجتماع بين بري ورئيس الحكومة تمام سلام تناولا خلاله الوضعين الحكومي والتشريعي وسبل تفعيلهما، خصوصاً لجهة إقرار اتفاقات القروض والمساعدات المالية للبنان.

ولتنسيق الموقف من عقد جلسة تشريعية، التقى رئيس كتلة المستقبل النائب فؤاد السنيورة ونائب رئيس حزب القوات اللبنانية النائب جورج عدوان الذي أكد أن «قانون الانتخابات الجديد هو من القضايا الضرورية والملحّة»، داعياً لـ«إقرار قانون انتخاب جديد يتضمّن النسبية»، ومعتبراً «أن الحكومة ضرورة مؤسسية كي لا يكون هناك فراغ».

قانون الانتخاب والجنسية

وأعرب تكتل التغيير والإصلاح عن تأييده لتشريع الضرورة فقط فيما يتعلق بالأمور الاستثنائية، لافتاً إلى أن تشريع الضرورة يتصل بأمرين كالقوانين المتعلقة بمصلحة الدولة العليا وإعادة تشكيل السلطة، ومعتبراً قانون الانتخابات واستعادة الجنسية هما أساس تشريع الضرورة. وفي بيان عقب اجتماعه الأسبوعي تلاه النائب إبراهيم كنعان، اعتبر التكتل أن «هناك صفقتين لا يستطيع أحد تجاوزهما في موضوع الرئاسة، الصفة الأولى تتعلق بشخص الرئيس، وهي أن يكون ميثاقياً وقوياً ببيئته، أما الصفة الثانية، فهي العودة إلى الشعب، وهذه الصفة مقدّسة ولا يحق لأحد التراجع عنها».

أكد مصدر في التيار الوطني لـ«البناء» أن التيار الوطني الحر «مستعد للمشاركة في أي جلسة للمجلس النيابي يدعو إليها الرئيس نبيه بري، لكن يجب الاتفاق أولاً على جدول أعمال الجلسة وعلى الأولويات ومفهوم تشريع الضرورة في غياب رئيس الجمهورية»، وشدّد على أن التيار «يعتبر أن قانون الانتخاب وقانون استعادة الجنسية، يندرجان ضمن مفهوم تشريع الضرورة وإذا لم يتم وضعهما على جدول الأعمال، فلن يشارك التيار في أي جلسة». وأشار المصدر إلى «أنه إذا طرح قانوني الانتخاب والجنسية في الجلسة ولم يتم التوافق عليهما خلالها، فالتيار سيحترم إرادة المجلس النيابي وسيتابع البحث والنقاش في الملفات الأخرى المدرجة على جدول الأعمال».

وشدّد المصدر على أن التيار «متفق وحلفاءه في 8 آذار على ضرورة إقرار قانون انتخابي على أساس النسبية»، معتبراً «أن عدم التوافق على قانون استعادة الجنسية وبقاءه في أدراج المجلس يعبران عن إرادة بعض الأطراف بعدم تطور التشريع في لبنان وعدم استعادة المواطنين حقوقهم».

الجلسة العامة لا تتوقف على حضور الكتائب

وأكد وزير العمل سجعان قزي لـ«البناء» أن انعقاد الجلسة العامة لا يتوقف على حضور نواب الكتائب الجلسة أو عدمه، لكننا سننظر بإيجابية إلى كل شيء يخلق دينامية دستورية في البلد من انتخاب الرئيس إلى عمل المجلس النيابي وتفعيل العمل الحكومي»، لافتاً إلى «أنه يفترض أن تكون القوى السياسية متفهمة الوضع المعقد في البلد وتأخذ بعين الاعتبار الإنذارات الدولية حفاظاً على النقد اللبناني». وفي الشأن الحكومي، أكد قزي أن لا جلسة لمجلس الوزراء قريباً، فالوضع لا يزال متأزماً سياسياً، وكذلك الأمر لا جلسة للنفايات طالما انه لم يتم الاتفاق على مطمر في البقاع الشمالي حتى الساعة».

ردّ حزب الله على المشنوق يخدمه!

وأكّدت كتلة «المستقبل» تمسكها بالحوار والحكومة ودعمها للرئيس تمام سلام، معتبرةً أنّ موقف وزير الداخلية والبلديات نهاد المشنوق بشأن الحكومة «يعبّر عن كل اللبنانيين». واستنكرت كتلة المستقبل «الجانب الاستعلائي من كلام الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله لجهة المشاركة في الحكومة».

واعتبرت مصادر قيادية في تيار المستقبل لـ«البناء» «أن كلام المشنوق ليس إلا محاولة منه لاستعادة الشارع السني الذي خسره بسبب سياسته الاعتدالية»، لافتة إلى «أن رد حزب الله عليه خدم المشنوق أكثر، فالحزب ليس من مصلحته أن يُضعف المشنوق على الإطلاق في الشارع السني وان في الرد محاولة تعويم على حساب بعض الصقور».

في المقابل، أكدت مصادر مطلعة لـ«البناء» أن ردّ السيد نصر الله على تيار المستقبل فاجأ هذا التيار بشكل كبير وأربكه وأدخله في مكان لم يكن يضعه في الحسبان، فالرئيس سعد الحريري الذي عوّد اللبنانيين بأن يغرّد عبر تويتر بعد كل خطاب للسيد نصر الله، امتنع بعد الإطلالة الأخيرة للسيد عن الردّ أو التغريد». وشدّدت المصادر على «أن طريقة التعاطي الإعلامي من تيار المستقبل كان فيها الكثير من الصمت من إرادة عدم التورط في ردود فعل تصاعدية غير محسوبة، ويبدو أن أول إشارة حول إمكانية وجود موقف جامع وقدرة الحريري على ضبط الردّ ضمن الموقف الموحّد جاءت من خلال بيان الكتلة أمس، في محاولة حصر الانقسام الكبير الذي يعصف بالتيار وتتحكم به رؤوس عدة»، مشيرة إلى «أن غياب الرئيس الحريري المسؤول الرئيس عن رسم السياسة العامة للتيار أوصل الأمور إلى هذا المستوى من الشرذمة والانقسام وتعدّد المواقف». ولفتت المصادر إلى «أن موقف المشنوق أتى انعكاساً لهذه الأجواء، وأن السيد نصر الله تلقّف الطابة وردّها بقوة وأسقطها في يد تيار المستقبل فأحرجه».

لا مطامر في البقاع

وفي ملف النفايات، علمت «البناء» أن اجتماعاً حصل مؤخراً بين رؤساء اتحادات بلديات البقاع الأوسط والبلديات المنضوية ضمنها وبين اللجنة البيئية المكلفة من الحكومة – خطة شهيب، وبعد مدّ وجزر ونقاش دام لساعتين ونصف الساعة، حاولت لجنة شهيب إقناع وفد الاتحادات والبلديات عبر تقديم حوافز وجرعات مالية للبلديات المحيطة بموقع المطمر والبلديات التي ستضع نفاياتها فيه، إلا أن البلديات رفضت الأمر كلياً مهما كانت الحوافز والإغراءات». ونقل أحد الحاضرين في الاجتماع ردة فعل رؤساء البلديات بإجماع «لا تتعبوا أنفسكم... الأمر منته ولا مكبّ ولا مطامر في البقاع. كل البقاع والقوى الحزبية المعنية معنا من منطلق مصلحة المواطن». ولفت إلى «أن المطامر في البقاع غير قابلة للتنفيذ ونفايات بيروت تُحل في بيروت».

وأكد مصدر مقرّب من حزب الله وحركة أمل لـ«البناء» «أن الموقع المنوي استحداثه كمطمر في شرق مدينة زحلة – رياق – كفرزبد – عين كفرزبد انتهى إلى غير رجعة وغير قابل النقاش فيه أصلاً. وأن المطمر الذي يجري الحديث عنه في البقاع الشمالي (الهرمل – القاع) رغم عدم قابليته للتنفيذ، فإن ظروفاً أمنية تحيط به لا تسمح بتشغيله». وكان اجتماع عُقد في المجلس على هامش جلسة انتخاب اللجان ضمّ نواباً من حزب الله وحركة أمل في البقاع بحثوا موضوع المطمر المُزمع إقامته في منطقة البقاع الشمالي.

اعتصام للمعلمين أمام ديوان المحاسبة: لإقرار السلسلة أو العودة إلى الشارع

بدعوة من المجلس التنفيذي لنقابة المعلمين، نفذ المعلمون اعتصاماً أمام ديوان المحاسبة في منطقة برج المر، في حضور أعضاء من المجلس وهيئة التنسيق النقابية وسط تدابير أمنية مشددة.

وتحدث خلال الاعتصام نقيب المعلمين في المدارس الخاصة نعمه محفوض فحيا «الأساتذة الذين حضروا من مختلف المناطق»، منوهاً بـ«رمزية مكان الاعتصام أمام ديوان المحاسبة لأنّ هيئة التنسيق تعول كثيراً على ديوان المحاسبة وعلى التفتيش والحفاظ على أموال اللبنانيين التي تذهب هدراً وتؤخذ من جيوب المواطنين من دون أن تسهم في تحسين الحياة الاقتصادية والاجتماعية».

وتوجه إلى الطلاب والأهالي وأصحاب المدارس، مؤكداً «أنّ هيئة التنسيق تملك جميع أوجه التحرك، وسنعلم أولادكم قبل الظهر ونطالب بحقوقنا بعد الظهر كما حصل اليوم (أمس)، ونقول للطبقة السياسية عطلتم كلّ المؤسسات الدستورية، رئاسة الجمهورية، المجلس النيابي، الحكومة، وهذا التحرك هو للضغط على الطبقة السياسية حتى يفتحوا مجلس النواب ويعيدوا الحياة الى المؤسسات الدستورية».

ورداً على بعض النواب قال محفوض: «الذين قالوا أنهم سيحضروا من أجل تشريع الضرورة، نقول لهم على الرغم من أهمية قانون الانتخابات والجنسية والوضع السياسي المعقد، لكن لا يوجد أهم من لقمة عيش اللبنانيين، وعلى المجلس أن يقرّ سلسلة الرتب والرواتب، ويعتبرها من الأولويات والضرورة ويضعها على جدول أعماله وإلا فهو يدعونا للرجوع إلى الشارع».

وسأل: «إذا لم يكن في يدكم انتخاب رئيس، أليس في يدكم أن ترفعوا النفايات أو تقروا سلسلة الرتب؟ ماذا أنتج المجلس منذ التمديد له من سنتين». وهدّد محفوض بـ«فرض السلسلة على جدول الأعمال»، معتبراً «أنّ ربط القضايا المعيشية بالقضايا الكبرى تهرب من المسؤولية». كما أكد «أنّ حق الإضراب فرضته الهيئة النقابية منذ عشرات السنين وهو حق مقدس ولا يحق لأحد الكلام عنه».

وجدّد الحديث عن «وحدة هيئة التنسيق وحريتها في إعلان ما تراه مناسبا، وهي ستجتمع لتقرر التحركات في 26 الحالي و 4 المقبل وهي لا تتلقى اتصالات من أحد ولا تلعب بأحد، بل هم الذين يلعبون بالبلد».

جانب من اعتصام المعلمين أمام ديوان المحاسبة

تأجيل محاكمة الأسير للعام المقبل ومحاميه يطالب بإذن من المفتي

أرجأت المحكمة العسكرية مجدداً محاكمة الشيخ أحمد الأسير في أحداث عبرا ورحّلتها إلى 5 كانون الثاني 2016، وذلك في جلسة ثانية عقدتها وسط إجراءات أمنية مشددة خارج المحكمة وفي داخلها، ترأسها القاضي خليل إبراهيم.

بدا الأسير خلال الجلسة بشكله الطبيعي وجلس في مكانه على المقعد الخامس من الجهة اليمنى للمحكمة، محاطاً بعناصر الجيش ومرتدياً عباءة بيضاء اللون وقلنسوة من اللون نفسه، يراقب كل حركة ويتحاشى النظر إلى الحضور ويسترقه الى الجهة المقابلة، حيث تجلس زوجته ووالدته ولم ينطق إلا بكلمة واحدة «حاضر»، رداً على مناداة اسمه من قبل رئيس المحكمة للمتّهمين وأولهم أحمد محمد هلال الأسير الحسيني، فوقف ثم جلس متجهّم الوجه.

وفيما خصصت المقاعد الثلاثة الأولى للصحافيين وجلست في الجهة المقابلة عائلة الشهيد الملازم جورج بو صعب وخلفهم بفاصل أربعة مقاعد والدة الأسير وإحدى زوجتيه أمل، أخذت صحة الأسير حيّزاً من المداولات في الجلسة، حيث كلّف القاضي إبراهيم، بناء على طلب وكلاء الدفاع، الطبابة العسكرية بتأليف لجنة صحية مؤلفة من 3 أطباء: نفسي وسكري وصحة عامة لتنظيم تقرير مفصّل عن صحة الأسير قبل الجلسة المقبلة ليُبنى بموجبه على الشيء مقتضاه، وما إذا كان سيسمح لطبيب الأسير الخاص بمتابعة وضعه الصحي.

من جهته، قدّم وكيل الدفاع عن الأسير المحامي انطوان نعمة دفوعاً شكلية تضمنت الاعتراضات الأربعة الآتية:

«– الاعتراض على نشر التحقيق الأولي، وهو ما لا يجوز قانوناً.

– الاعتراض على الاستجواب لدى الأجهزة الأمنية قبل إحالته إلى المحكمة العسكرية، ما يوجب بطلان التحقيقات الأولية وبالتالي عدم جواز ملاحقة الأسير من دون إذن من مفتي الجمهورية، نظراً لأنه أحد أئمة المساجد ولكونه رجل دين.

– الاعتراض على تلازم محاكمة الراشدين والقاصرين معاً في هذا الملف».

وبعد الجلسة سمح القاضي إبراهيم بإجراء لقاء بين الأسير وزوجته ووالدته في غرفة جانبية في المحكمة، خرج بعدها الأسير من المحكمة كما دخلها وسط إجراءات أمنية مشددة إلى سجن الريحانية.

وأعلنت زوجته إثر اللقاء أنها «غير مطمئنة الى وضع زوجها الصحي»، مشيرة إلى انه «يعاني من مرض السكري ومن التهاب الجروح في يديه ورجليه» وطالبت «بتحسين المعاملة في مكان توقيفه والظروف التي يعيشها في السجن».

بدوره، أكد وكيل الدفاع أن إرجاء الجلسة أمر طبيعي لإتاحة الوقت للمحكمة العسكرية من أجل دراسة الدفوع الشكلية.

من جهته، رفض مدير الأوقاف الإسلامية محمد أنيس اروادي أن يؤكد أو ينفي ما إذا كان الأسير معتمَداً من دار الفتوى.

اعتصام أهالي شهداء الجيش

في غضون ذلك، اعتصم أهالي شهداء الجيش في عبرا أمام المحكمة وتحدّث محامي الشهداء زياد بيطار الذي أمل أن تكون المحاكمة عادلة ووفقاً للقوانين، مشيراً إلى «الدور الفاعل للقوى الأمنية عندما ألقت القبض على الأسير وعلى طريقة استنطاقها له والذي أدلى بموجبه بإفادات ثمينة جداً، حيث أقرّ بأسماء بعض المتورطين في التمويل وإخفائه والتعاطف معه».

ورأى أن الدفوع الشكلية التي قدمها وكلاء الدفاع «هي لتضييع الوقت فقط ولا تمت بصلة أساساً لاعترافات الأسير الأولية أمام الضابطة العدلية التي هي الأساس ومن الضروري الأخذ بها لأنها الكفيلة بإنزال العقوبات بسبب جرائمه، وخصوصاً انه اعترف بأن ما أدلى به أمام الضابطة العدلية وقدّمه من دون أي ضغط نفسي». ودعا المحكمة العسكرية إلى «بذل المزيد من الجهود». وختم «نرفض التمييع لأننا لن نسكت على أي شيء يتعلق بهذه القضية».

بدورهم تحدث الأهالي فاعتبروا أن «جهة الدفاع تحاول كسب الوقت والاتكال على أسباب تخفيفية ليس لها علاقة بالإرهاب، وبالتالي تحاول إظهار الأسير بأنه مريض وبحاجة إلى متابعة صحية وكل هذه الأمور للتنصل من تسريع محاكمته. نحن لن نقبل بأي سبب تخفيفي وسنستمر في تحركنا الى النهاية حتى إصدار عقوبة الإعدام في حقه».

وزير الخارجية ... (تتمة ص1)

بلسان مصدر رسمي سعودي، تفسيراً للقاء ينسف ما كان مفترضاً ومرجواً من اللقاء وقدّم له تفسيراً عبقرياً أثبتت الأيام صوابيته، فقال: «ليس التباهي بتلويم السعودية، وغيره من الخطاب الدعائي! وليس بمقدور المملوك التباهي بإيران وميليشياتها حينها، كون الأسد كان يشعر بالحنق لعلمه بتفاصيل المفاوضات مع حليفيه روسيا وإيران، بل كان يشعر بالرعب كون المفاوضات وصلت حدّ التساؤل: «ومَنْ يقبل استضافة الأسد؟»، والقصة ليست بالإيرانيين وحدهم، بل والروس الذين باتوا يناقشون مرحلة ما بعد الأسد، فالوفد الروسي الذي حضر لقاء مملوك مع السعوديين لم يرافقه على نفس الطائرة، وحضروا بطائرة أخرى ليكونوا شهوداً، وليس طرفاً ضامناً للأسد الذي يعي أنّ سحب موسكو لرعاياها من سورية أمر جادّ، ناهيك عن الموقف الروسي من القرار الأممي رقم 2216 الخاص باليمن». ويختم الجبير مصدره بالإشارة إلى «أنّ السعوديين حقّقوا أمرين هامين: أوّلهما: تعرية الأسد أمام الروس، وإثبات أنّ الإرهاب في سورية ليس سببه الوقوف ضدّ جرائم الأسد، فالإرهاب السُنّي بلا دولة راعية، بينما الإرهاب الشيعي في سورية برعاية إيران. والأمر الثاني: إن السعوديين أثبتوا للمرّة الألف أنّ لا صدقية للأسد، وإنهم يحاربون الإرهاب بلا هوادة».

– في 27–9–2015، أي بعد أقلّ من شهرين جاءت مصداقية كلام الجبير بـ«تعرية» الرئيس السوري بشار الأسد أمام «الأصدقاء الروس»، فوصف الرئيس الروسي فلاديمير بوتين دعم الولايات المتحدة لقوات المعارضة في سورية، بأنه غير مشروع وغير مجدٍ، وقال إنّ قوات المعارضة التي تلقّت تدريباً أميركياً، غادرت للانضمام إلى صفوف تنظيم الدولة الإسلامية داعش بأسلحة زوّدتها بها واشنطن». وقال في مقابلة مع شبكات تلفزة أميركية، «في رأيي تقديم دعم عسكري لكيانات غير مشروعة يتعارض مع مبادئ القانون الدولي الحديثة وميثاق الأمم المتحدة». وأضاف بوتين أنّ الرئيس السوري بشار الأسد يستحق دعماً دولياً في حربه ضدّ المنظمات الإرهابية، مؤكداً أنّ دعم بلاده لحكومة الأسد ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة. وقال إنّ دعم موسكو لدمشق يتمثل في توريد أسلحة للحكومة السورية وتدريب قواتها المسلحة، وتقديم مساعدات للشعب في سورية.

– في 30–9–2015 كانت روسيا تنفذ أولى غاراتها الجوية في سورية ضدّ الجماعات التي تساندها السعودية بالتنسيق مع الجيش السوري وبطلب من الرئيس الأسد، كما قال وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف؛ وكان الجبير قد نسي ما قاله عن التعرية، وردّ على الموقف الروسي بعنف. ففي 9–10–2015 قالت هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» نقلاً عن مصادر سعودية، معلوم أنها الجبير شخصياً، «إنّ الرياض تنوي تزويد المعارضة السورية بأسلحة نوعية رداً على الغارات الروسية على سورية»، وأضاف «أنّ بلاده سترد على التدخل العسكري الروسي في سورية بتزويد مجموعات من المعارضة بسلاح نوعي». وتابع المصدر أنّ إمدادات من الأسلحة الحديثة، بينها أسلحة موجهة مضادّة للدبابات، سيتمّ تقديمها إلى 3 مجموعات من قوات المعارضة، هي «جيش الفتح» و«الجيش الحر» و«الجبهة الجنوبية». وشدّد المصدر على أنّ توريدات الأسلحة لم تشمل تنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة»، وذلك على الرغم من أنّ الأخير يمثل أساس قوات تحالف «جيش الفتح»، كما قالت «بي بي سي». وفي اليوم التالي كانت وزارة الدفاع الروسية تُعلن اسم «جيش الفتح» على رأس لائحة من استهدفتهم غارات طائراتها. وفي 12–10–2015 كرّر الجبير كلام التحدّي، فقال مصدر سعودي إنّ مسؤولين سعوديين أبلغوا نظراءهم الروس أنّ «التدخل العسكري الروسي في سورية ستكون له عواقب وخيمة».

– رفض وزير الخارجية السعودي عادل الجبير الثلاثاء 29–9 – 2015، في نيويورك المبادرة الروسية بشأن الرئيس السوري، وقال إن «أمام بشار الأسد خيارين: إما أن يرحل أو أن يواجه خياراً عسكرياً».

– في 19–10–2015 أكد الجبير، في مؤتمر صحافي مع نظيره الألماني فرانك فالتر شتاينماير في الرياض، أنه «يجب أن يتنحّى الأسد بعد تشكيل الهيئة الحكومية الانتقالية». وأضاف «يجب ألا يكون للأسد أي دور في الحلّ السياسي»، مشيراً إلى أنه يستطيع البقاء خلال عملية تشكيل السلطة الانتقالية «ولكن ما إن تُشكّل هذه الهيئة وتصبح قادرة على الحكم، لا دور للأسد حينها»، وتابع «إذا تمّ الأمر اليوم أو بعد أسبوع أو خلال شهر، الشعب السوري هو مَن يقرّر(؟؟؟؟؟)، ولكن الواضح منذ بداية (النزاع) أنّ لا مستقبل للأسد في سورية»، ما يعني قبولاً ضمنياً ببقاء الأسد إذا ما فاز بالانتخابات(؟؟؟؟؟). دقيق الجبير في اختيار تعابيره والانسجام مع مواقفه لمدة لا تزيد عن عشرين يوماً!

– في 24–9–2015 أفادت مصادر سعودية، هي الجبير نفسه، أنه «أثناء تأدية مشعر منى في مكة المكرمة اليوم الخميس، تعثّر الحجاج إثر تدافعهم عند مدخل جسر الجمرات، ما أدّى إلى وفاة أكثر من 100 حاج، فيما أصيب 400 آخرون بجروح متفاوتة».

– في 18–10 2015 أعلنت وكالة «أسوشيتد برس» أن عدد قتلى كارثة الحجّ النهائي هو 2246 وأنّ عدد الجرحى يتخطّى الآلاف.

– في 3–9–2015 اتهم الاتحاد الأوروبي السعودية بالتهرّب من مسؤولياتها تجاه اللاجئين السوريين، وفي 15–9–2015 أعلن الجبير، بلسان مصدر مسؤول بوزارة الخارجية السعودية، أنّ المملكة استقبلت منذ اندلاع الأزمة في سورية، ما يقارب مليونين ونصف المليون مواطن سوري!!! مؤكداً حرص المملكة على عدم التعامل معهم كلاجئين، أو وضعهم في معسكرات لجوء، حفاظاً على كرامتهم وسلامتهم، ومنحتهم حرية الحركة التامة، ومنحت لمن أراد البقاء منهم في المملكة الإقامة النظامية أسوة ببقية المقيمين، بكل ما يترتب عليها من حقوق في الرعاية الصحية المجانية والانخراط في سوق العمل والتعليم.

– يبقى أن نعرف سرّ هذه العبقرية؟

– في إشارة إلى ما يميّز شخصية هذا الشاب السعودي عادل الجبير بعد تولّيه سفارة بلاده في واشنطن، وصفته «واشنطن بوست» بـ«عاشق مناديل الجيب»، في حين أنه كان إذا سافر الرياض يرتدي غترته وثوبه، ويضحك مع أصدقائه الأميركيين قائلاً: إنّ السعوديين يحبون ارتداء الشراشف البيضاء، وقالت، من المعروف عن الجبير أنه دائماً ما يفتخر بكونه لا يطيق اللباس الوطني السعودي، وبكونه أعزب، ومن الأعضاء المميّزين لجماعة «مقهى ميلانو» في واشنطن ومرة يصف نفسه بالممثل (كوجاك) وأخرى بـ(مايكل جوردان) لاعب السلة.

– قالت صحيفة «جيروزاليم بوست» الإسرائيلية عن الجبير، أنه «ظلّ منذ مطلع التسعينيات على اتصال وتنسيق مع الجماعات اليهودية»، بما فيها منظمة «إيباك»، في ما وصفه رئيس اتحاد مكافحة التشهير اليهودي الأميركي إبراهام فوكسمان بأنه «يفهم أميركا ويخبرك دوماً بما تريد أن تسمع».

ناصر قنديل

لجنة أصدقاء الأسير سكاف جالت في الجنوب وزارت «مليتا»

زار وفد من لجنة أصدقاء الأسير يحيى سكاف معلم مليتا السياحي، وجال الوفد في أرجاء المعلم واطلعوا، بحسب بيان اللجنة، على «ما أنجزه المجاهدون من بطولات في مواجهة العدو الصهيوني والتي ستبقى راسخة في وجدان أبناء الأمة والأجيال القادمة».

كما زار الوفد «بوابة فاطمة» عند الحدود اللبنانية الفلسطينية المحتلة، مقابل مستوطنة المطلة. ثم انتقل إلى معتقل الخيام وجال في أرجاء المعتقل واطلع على «الهمجية الصهيونية التي كان يمارسها عملاء العدو الصهيوني في حق أبناء الوطن».

وحيّت اللجنة في بيانها، «أبناء الجنوب الذين انتصروا على العدو وحطموا أسطورة الجيش الصهيوني الذي قُهر بفضل تضحيات المجاهدين الباقين على العهد، حتى تحرير جميع الأسرى وكامل الأراضي المحتلة».

«البناء» تنشر ... (تتمة ص1)

وبأنه أصبح يتيماً حتى داخل البيت الخليجي والعربي. فالإمارات أصبحت ميّالة لأن تلتحق بالموقف المصري من الأزمة السورية، والذي يريد شراكة مع الدولة السورية والجيش السوري لمحاربة «داعش» والإرهاب. كما أنّ الأردن لم تعد متحمّسة لفتح حدودها أمام حركة الإرهاب منها إلى سورية، وباتت تنظر إلى عاصفة «السوخوي» على أنها بداية دولية لاستئصال الإرهاب في سورية ومنع تشظيه إلى دول جوارها.

وتخلص هذه المعلومات بشأن محادثات بن سلمان في روسيا إلى أنها أسفرت عن استمرار الافتراق بين الجانبين بخصوص الموقف من سورية، علماً أنّ موسكو أبقت الباب مفتوحاً لاحتمال أنّ التطورات الميدانية في سورية، والتبدّلات الدولية تجاه الموقف من أزمتها، وإعطاء الأولوية لمكافحة الإرهاب، ستقود حتماً لأن تجد السعودية نفسها مضطرة للتخلي عن سياسة إنكار الواقع كما هو في سورية، والتعامل بموضوعية معه بدلاً من ذلك، وعلى أساس أنّ مستقبل سورية يحدّده شعبها وجيشها ودولتها، وأنّ زمن «انتداب نادي أصدقاء الشعب السوري» انتهى إلى غير رجعة.

أما على مستوى الموضوع اليمني فتكشف هذه المعلومات أنّ بن سلمان ومحاوريه في موسكو اتفقوا على التالي:

أولاً – تأكيد أنّ الحلّ في اليمن سياسي وليس عسكرياً.

ثانياً – تأكيد ضرورة الحوار من أجل إنتاج حلّ لأزمة اليمن ينهي الحرب عليها وفيها.

وتؤكد هذه المعلومات أنّ نقاشات بن سلمان مع القيادة الروسية انتهت إلى توافق على بدء مسار للتفاوض في اليمن وحول اليمن.

وقد وعد بن سلمان موسكو بأن ترسل السعودية إليها قريباً مقترحات عملية تتعلق برؤيتها للحلّ في اليمن، وذلك من أجل أن تتخذها روسيا كمسوّدة للبناء عليها مع الأطراف اليمنية الأخرى، وذلك باتجاه إنتاج حلّ سياسي للأزمة.

وكان واضحاً خلال الأيام الأخيرة انطلاق مسار تفاوض داخلي في اليمن لأول مرة منذ بدء التدخل العسكري السعودي في البلد السعيد. وثمة من يعزو هذا التطوّر إلى أنه قد يكون أولى ثمار مباحثات بن سلمان في السعودية.

ولكن مصادر يمنية تقول إنه حتى الآن لم تصل أية مقترحات سعودية إلى موسكو، وإنّ حدّة المعارك العسكرية داخل اليمن لم يطرأ عليها أيّ تغيير، مع ملاحظة أنّ الرياض ومعها حلفاؤها في اليمن دخلوا مأزقاً على مستويين اثنين: الأول أنهم باتوا يشعرون أنهم أدخلوا أنفسهم ميدانياً في عنق زجاجة الاستنزاف.

الثاني أنهم باتوا متأكدين من أنّ «القاعدة» في اليمن تستخدمهم بدلاً من أن يستخدموها.

يوسف المصري